البلاد تتجاوز تحديات أزمة «كورونا».. وتوقعات بارتفاع الناتج المحلي بالأسعار الجارية 18,5٪ خلال العام الحالي إلى 38,45 مليار دينار

أداء الاقتصاد الكويتي «أفضل» بدعم النفط وعودة الأنشطة التجارية

■ الاقتصاد الكويتي تضرر بشدة في النصف الأول من 2020.. نتيجة تداعيات الجائحة

المحلل المالي

مع استمرار جائحة كورونا لعامها الثاني في الكويت، لايزال الاقتصاد الكويتي يعاني تحديات عديدة، منها ما هو قائم منذ أكثر من 7 سنوات، أي منذ انخفاض أسعار النفط منتصف عام 2014، ومنها ما تسببت فيه التداعيات السلبية لجائحة ڤيروس كورونا.

وقد أدت تداعيات الجائحة إلى تضرر أسعار النفط بشدة خلال النصف الأول من العام الماضي، علاوة على تقلص نشاط القطاعات غير النفطية، نتيجة حالة الإغلاق الاقتصادي التي فرضتها الحكومة الكويتية لمواجهة انتشار الوباء العالمي، خاصة بالنصف الاول من عام 2020.

وفي ظل هذه التأثيرات الكبيرة للجائحة على الاقتصاد الكويتي، واستنادا إلى بيانات الإدارة المركزية للإحصاء السنوية التقديرية لعامي 2018 و2019، والاصدار الاول والثاني لعام 2020، يتبين أن الناتج المحلي الاجمالي الكويتي بالأسعار الجارية هبط بنسبة 21,5٪ خلال عام 2020 ليبلغ أدنى مستوياته خلال العقد الأخير عند 32,45 مليار دينار، وذلك بالمقارنة بـ 41,35 مليار دينار لعام 2019.

الناتج النفطي وغير النفطي

وبحسب رصد لـ«الأنباء»، فإن الانخفاض الحاد بالناتج المحلي الاجمالي خلال 2020، جاء نتيجة انخفاض الناتج من القطاع النفطي بنسبة 41٪ ليسجل 11,18 مليار دينار، بنسبة مساهمة بالنشاط الاقتصادي بلغت 34,5٪، وذلك بالمقارنة بـ 18,91 مليار دينار لعام 2019 بعد ان انهارت اسعار النفط خلال الازمة الصحية، وأيضا تقلص القطاع غير النفطي بنسبة 5,2٪ ليسجل 21,27 مليار دينار، بنسبة مساهمة بالنشاط الاقتصادي بلغت 65,5٪، وذلك بالمقارنة بـ 22,44 مليار دينار خلال عام 2019.

وفيما يتعلق بالناتج المحلي لعام 2021، فتشير توقعات صندوق النقد الدولي الى نمو نسبته 18,5٪ في الناتج المحلي الاجمالي ليسجل 38,45 مليار دينار، قابلة للتعديل صعودا نتيجة تماسك اسعار النفط فوق مستوى الـ 65 دولارا للبرميل وتحسن النشاط الاقتصادي المحلي، وبدفع من اعادة فتح الأنشطة الاقتصادية والتجارية بعد فترة اغلاق وتشدد في عام 2020.

الناتج المحلي بالأسعار الجارية

بدأت الادارة المركزية للاحصاء خلال عام 2018 بنشر الناتج المحلي الاجمالي الربعي وحسب النشاط الاقتصادي بالأسعار الجارية والثابتة ما يعتبر تطورا إيجابيا لدراسة الاوضاع الاقتصادية في فترات ربع سنوية بدلا من نشرها سنويا وتوفر البيانات الاقتصادية للمستثمرين والاقتصاديين السرعة في نشرها بحيث يمكن تحليلها أفضل وبطريقة ترتقي الى مستويات الدول المتطورة التي تتوافر بياناتها الاقتصادية بشكل ربع سنوي.

ويتبين من بيانات الناتج المحلي الاجمالي الربعي بالأسعار الجارية خلال 2020 تضرر الاقتصاد الوطني بشكل كبير في الربعين الاول والثاني من السنة، حيث انخفض الناتج المحلي الاجمالي للربع الاول من 2020 بنحو 10,8٪ ليسجل 9,53 مليارات دينار، بالمقارنة بـ 10,69 مليارات دينار للربع الاخير من عام 2019 وبانخفاض أيضا عن الربع الاول من عام 2019 نسبته 5,9٪.

اما الربع الثاني من عام 2020 فكانت بيانات الناتج المحلي الاجمالي الأضعف، حيث انخفض الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 33٪ ليسجل 6,37 مليارات دينار عن الربع الاول من عام 2020 اما عند مقارنته بالربع الثاني من عام 2019 يكون قد تقلص بنسبة 39٪ حيث سجل الناتج المحلي الاجمالي حينها 10,47 مليارات دينار.

التوزيع القطاعي

قطاعيا، نلاحظ ان الناتج المحلي من القطاع النفطي انخفض بنسبة 55,6٪ خلال الربع الثاني من عام 2020 ليسجل 1,71 مليار دينار نتيجة انهيار اسعار النفط الى ما دون الـ 20 دولارا للبرميل بالمقارنة بالربع الأول من عام 2020 وانخفض بحدة نسبتها 66٪ عن الربع الثاني من عام 2019 حيث بلغ حينها 5 مليارات دينار.

أما التداعيات على القطاع غير النفطي فكانت اخف حيث انخفض في الربع الثاني من 2020 بنسبة 18٪ ليسجل 4,66 مليارات دينار بالمقارنة بالربع الأول من 2020 وبنسبة انخفاض 14,7٪ عن الربع الثاني من عام 2019.

وبالتالي انخفضت مساهمة القطاع النفطي من الناتج المحلي الاجمالي للربع الثاني من عام 2020 الى 27٪ بعد ان سجل معدل 47٪ خلال عامي 2018 و2019.

وكمؤشر على تعافي الاقتصاد الكويتي في النصف الثاني من عام 2020 ارتفع الناتج المحلي الاجمالي خلال الربع الثالث من السنة بنسبة 25,7٪ ليسجل 8 مليارات دينار، بالمقارنة بالربع الثاني 2020 بدفع من نمو القطاع النفطي بنسبة 61٪ خلال الفترة ذاتها وليسجل 2,76 مليار دينار ونمو القطاع غير النفطي بنسبة 12,7٪ ليسجل 5,25 مليارات دينار خلال الربع الثالث من 2020.

اما بيانات الربع الاخير من السنة فشهدت تباطؤا في معدلات النمو حيث ارتفع الناتج المحلي الاجمالي الربعي بنسبة 6,7٪ ليسجل 8,54 مليارات دينار، وليبقى عدم التوازن في مساهمة القطاعين النفطي وغير النفطي من النشاط الاقتصادي لصالح القطاع غير النفطي بنسبة 66٪ و67٪ في الربعين الثالث والاخير من عام 2020 ومن المتوقع في عام 2021 ان يعود التوازن تدريجيا الى القطاعين طبقا للنسب التاريخية نتيجة ارتفاع اسعار النفط وعودة النشاط الاقتصادي تدريجيا الى طبيعته.

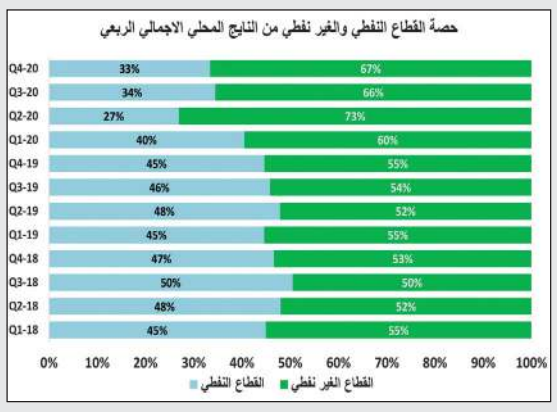

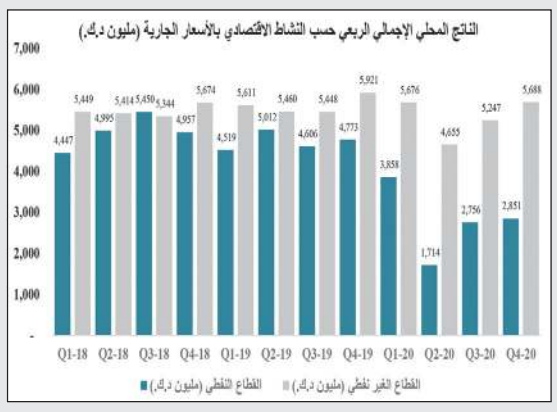

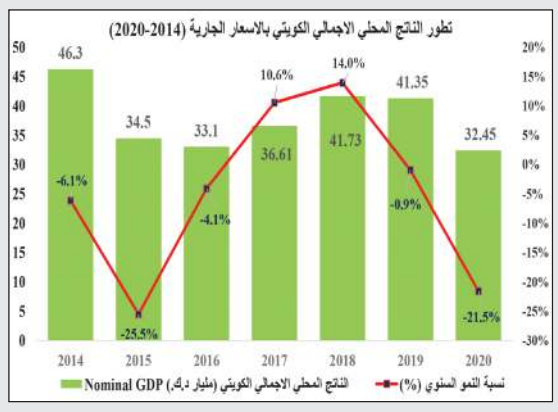

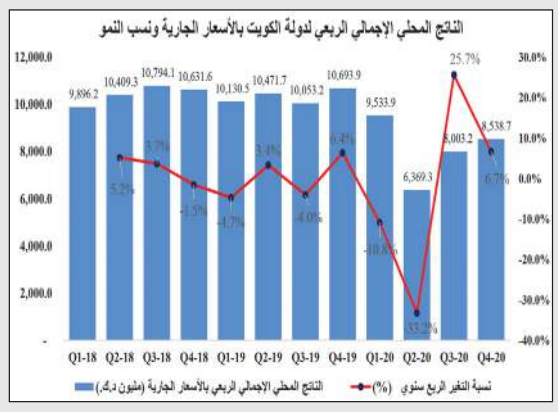

16,5 مليون دينار متوسط التداول الشهري لصانع السوق

5 شركات تصنع السوق في «البورصة» على 16 سهماً.. برؤوس أموال 1,6 مليار دينار

■ سهم «المركز» بالصدارة بمتوسط تداول 4,5 ملايين دينار.. يليه «الوطني» بـ 3,9 ملايين

شريف حمدي

بلغ متوسط التداول الشهري لنشاط صانع السوق في بورصة الكويت 16,5 مليون دينار، وذلك على اسهم 16 شركة مدرجة، بالاضافة الى صندوق بيتك ريت العقاري، ويقدر رأسمال الاسهم المسجل عليها نشاط صانع السوق 1,6 مليار دينار كما يظهر من الجدول المرفق، ووفقا لرصد اعدته «الأنباء» لنشاط صانع السوق ببورصة الكويت تبين ما يلي:

● سهم المركز المالي جاء بالصدارة من حيث متوسط التداول الشهري بـ 5,4 ملايين دينار، وتقوم بدور صانع السوق على السهم شركة ثروة للاستثمار.

● سهم الوطني حل ثانيا بمتوسط تداول شهري 9,3 ملايين دينار، وتقدم خدمة صانع السوق على السهم أيضا شركة ثروة للاستثمار.

● ثالثا حل سهم الإنماء بمتوسط تداول شهري 5,1 ملايين دينار، وتقدم الخدمة على السهم شركة بيتك كابيتال.

● في المرتبة الرابعة حل سهم اسيكو بمتوسط 998 الف دينار ويقوم بدور صانع السوق على السهم شركة كميفك.

● خامسا حل سهم دبي الأولى بمتوسط بلغ 898 الف دينار وتقدم خدمة صانع السوق على السهم أيضا شركة كميفك.

الإقبال على النشاط

ومع زيادة الإقبال على ممارسة نشاط صانع السوق، ارتفع عدد الشركات المسجلة كصانع سوق حاليا بالبورصة الكويتية إلى 5 شركات، وهي ثروة للاستثمار وتقدم الخدمة على اسهم 7 شركات بشكل منفرد، وهي الوطني والمركز والصالحية وم.الاعمال والجزيرة والمنار ودلقان، فيما تقوم بصانع السوق على اسهم 3 شركات هي تسهيلات وميزان والعيد تقوم بدور صانع السوق عليها شركات اخرى.

وتقدم كميفك الخدمة على اسهم 3 شركات بشكل منفرد هي تمدين عقارية ودبي الاولى واسيكو، وشركة واحدة تقدم على سهمها الخدمة وهي تسهيلات مع شركة اخرى، وتقوم بيتك كابيتال بدور صانع السوق على اسهم شركتين هما الإنماء والقرين وصندوق بيتك ريت بشكل منفرد كما يظهر بالجدول، وتقوم بصانع السوق على سهم شركة واحدة مع شركة اخرى وهي ميزان.

اما شركة المركز المالي فتقوم بدور صانع السوق على شركتين مع آخرين وهما البورصة والعيد، وتقوم شركات الاستثمارات بدور صانع السوق على سهم شركة البورصة مع شركة اخرى.

دور صانع السوق

وصانع السوق هو مؤسسة مالية متخصصة ومرخص لها، تقوم بتسهيل عملية التداول على سهم معين أو عدة أسهم، وتمتلك مخزونا من الأسهم التي تقوم بدور صانع السوق لها، وهو نظام معمول به في أغلب الأسهم المالية المتقدمة، للمساهمة في تخفيض المخاطر المتعلقة بالسيولة وذلك بوجود طرف مقابل مستعد لشراء الأسهم، وتوافر جهة متخصصة مقابلة بشكل دائم مستعدة للشراء والبيع.

ولتوضيح دور صانع السوق، نفترض أن هناك سهما افضل طلب عليه هو 50 فلسا، وأفضل عرض له 40 فلسا خلال الساعة الأولى من التداول، في هذه الحالة لم يتم تداول السهم إلا إذا قام متداول بإدخال امر شراء على سعر 50 فلسا، أو قام متداول آخر بإدخال أمر بيع على سعر 40 فلسا للسهم، وهنا يأتي دور صانع السوق بإدخال أمر بيع 1000 سهم من مخزون الأسهم التي يمتلكها على سعر 46 فلسا، وأمر شراء على 1000 سهم بسعر 44 فلسا، ما يعني انه قلص سعر السهم إلى فلسين بدلا من 10 فلوس وذلك لتحفيز المتداولين على تغيير أسعار طلباتهم وعروضهم.

ولا يتقاضى صانع السوق أي رسوم جراء تنفيذ أي من عمليات البيع والشراء، بل انه يحقق ربحه نتيجة فرق السعر بين أوامر البيع والشراء التي يصنعها، وبذلك يتحقق الهدف الرئيسي من صانع السوق وهو تحقيق توازن مستمر بين العرض والطلب وتقليص الفجوة بين أسعار الشراء والبيع.

جدير بالذكر أن بورصة الكويت تحدد التزامات لصانع السوق، تتمثل في معدل التداول اليومي الذي يكون بحد أقصى 350 ألف دينار، وبحد أدنى أقل من 69,99 ألف دينار، فيما يكون الحد الأعلى للفارق السعري بين 3٪ و6٪، وتكون النسبة الشهرية الأدنى من إجمالي قيمة التداولات خلال جلسة التداول المستمر 10٪، والحد الأدنى لقيمة الأوامر في 5 آلاف دينار، وألف دينار.

الأوراق المالية المسجل عليها محل نشاط صانع السوق

رمز	اسم السهم	صانع السوق	رأس المال	دفترية	متوسط التداول الشهري
101	وطني	ثروة	719,269,444	465	3,967,050
202	تسهيلات	كميفك - ثروة	53,676,372	288	391,260
213	المركز	ثروة	48,080,175	210	4,528,027
404	صالحية	ثروة	51,272,341	301	201,193
406	تمدين ع	كميفك	43,193,304	394	126,855
412	الإنماء	بيتك كابيتال	45,053,468	98	1,522,608
434	دبي الأولى	كميفك	100,000,000	74	898,312
435	م الأعمال	ثروة	60,539,761	104	835,325
512	أسيكو	كميفك	33,340,009	225	997,749
526	القرين	بيتك كابيتال	109,919,258	406	424,297
654	الجزيرة	ثروة	22,000,000	6	439,145
823	ميزان	ثروة - بيتك كابيتال	31,132,500	356	599,477
825	المنار	ثروة	30,874,759	99	70,436
827	البورصة	المركز - استثمارات	20,077,575	262	524,862
2012	دلقان	ثروة	6,053,025	111	350,060
2013	العيد	ثروة - المركز	14,465,647	137	557,263
3001	بيتك ريت	بيتك كابيتال	23,600,000	1099	212,423

الحكومة شكّلت لجنة لحوكمة التصنيف السيادي للبلاد

«ميد»: الكويت تبدأ أولى خطوات الإصلاح.. بتخفيض إنفاق الوزارات 10٪

محمود عيسى

قالت مجلة ميد إن الجهات الحكومية بالكويت بصدد بدء أولى خطوات الإصلاح المالي، وذلك من خلال تخفيض مصروفاتها بنسبة 10٪، بعد أن سجلت الكويت أكبر عجز في تاريخ موازنتها بالعام المالي 2020ـ2021، والذي بلغ نحو 10,8 مليارات دينار، حيث أشارت المجلة إلى أن مجلس الوزراء أصدر تعليماته للوزارات والهيئات الحكومية بخفض الإنفاق 10٪ على الأقل، في ظل ارتفاع العجز بنسبة 174,8٪ بالعام المالي الماضي. وقالت المجلة في تحليل بقلم محررة الشؤون المالية نيها باتيا، إن الهيئة العامة للقوى العاملة ستضطلع بتقييم ما إذا كانت ستوقف الحوافز المالية للمواطنين العاملين في القطاع الخاص، والذين تتجاوز رواتبهم 3 آلاف دينار، علاوة على حوافز المسؤولين العاملين بالمؤسسات العامة في الدولة، كما ستعيد النظر في إيجارات العقارات والأراضي المملوكة للدولة.

وقد صدرت تعليمات لوزير المالية ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية بتشكيل لجنة حوكمة للتصنيف الائتماني السيادي للبلاد، وتعزيز التواصل وتوحيد البيانات مع وكالات التصنيف العالمية، حيث ستتولى وزارة المالية رئاسة اللجنة، التي ستضم أعضاء من بنك الكويت المركزي، والهيئة العامة للاستثمار، والأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية.

كما ناقش الوزراء تقرير بنك الكويت المركزي واستمعوا إلى إيجاز من أمانة المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، والذي سلط الضوء على الخطوات اللازمة لتحسين التصنيف الائتماني السيادي للكويت على مدى السنوات الأربع المقبلة.

وتأتي تخفيضات الإنفاق بالكويت، في أعقاب تعاظم عجز الميزانية الحكومية إلى 10,8 مليارات دينار، وهو الأعلى على الإطلاق، خلال السنة المالية 2020ـ2021، فيما كان العجز البالغ 5,9 مليارات دينار الذي سجل في السنة المالية 2015ـ2016 هو أعلى عجز بالميزانية في تاريخ الكويت.

وقد انخفضت إيرادات السنة المالية 2020ـ2021 بنسبة 39٪ إلى 10,5 مليارات دينار، فيما ارتفعت المصروفات بنسبة 0,7٪ لتصل إلى 21,3 مليار دينار.

وختمت المحللة بالقول إن وكالة التصنيف الائتماني «ستاندارد اند بورز» كانت قد خفضت في يوليو تصنيفها السيادي للكويت إلى (+A) من (ـAA) مع وضع نظرة مستقبلية اقتصادية سلبية، وعزت الوكالة هذا الإجراء إلى عجز الميزانية الكويتية، وغياب استراتيجية التمويل، والمخاطر التي تتمخض عن نضوب أصول صندوق الاحتياطي العام.